خادم الحرمين يبدأ غدا جولة خارجية في 6 دول بينها 3 دول عربية

الأمير أحمد: تهديدات «القاعدة» لا تهمنا ولا نستبعد وقوف أطراف خارجية وراء تحركاتها

الرياض - يو بي أي، د ب ا - أكد نائب وزير الداخلية السعودي الأمير أحمد بن عبدالعزيز، أن تهديدات تنظيم «القاعدة» للأمراء والمسؤولين «لا تهمنا»، مشيرا الى عدم استبعاد وقوف «أطراف خارجية» وراء تحركاته، واصفا بـ«السخيف» ما نسب الى الأمير تركي بن عبدالعزيز، عن دعوته حكام المملكة بمغادرتها خوفاً عليهم من انقلاب الجيش والشعب.

وقال الأمير احمد في تصريح صحافي عقب رعايته مساء اول من أمس، الحفل الختامي ومسيرة الخريجين لمعهد العاصمة النموذجي في الرياض، ردا على سؤال حول تهديدات القاعدة»، «اننا لا نستغرب هذا الشيء، لكن ايماننا القوي وأن الله هو المحيي وهو المميت، ولا يمكن لانسان أن يسبق وقته أو يتأخر عنه وان تعددت الأسباب فالموت واحد، لكن قبل كل شيء الاتكال على الله سبحانه وتعالى، ومثل هذه الأقوال لا تهمنا».

وعن اغلاق ملف التحقيقات في شأن الارهابيين، اكد: «هذا ملف يصعب اغلاقه طالما هناك نشاط، فالملف مفتوح، وقد تمت محاكمة عدد كبير من هؤلاء، وتميز أحكامهم وكل يأخذ حقه حسب ما يستحقه».

واعتبر نائب وزير الداخلية «أن تنظيم القاعدة غير شرعي ولا مشروع لأنه قائم على أسس فاسدة وأفكار فاسدة، وكل تحركاتهم تحركات لا تستبعد أطرافاً خارجية فيها، ويدفعون الى ضلال ويعيشون في ظلام».

وفي شأن وجود «خلايا نائمة» في المملكة، قال الامير احمد: «ليس لدينا علم بالتحديد، لكن لا نستبعد شيئا من هذا». وتابع: «هذه الأفكار لو رجعت الى التاريخ تبرز بين الوقت والآخر في مجالات مختلفة ودول وعصور مختلفة، والجهاد هو نشر الوعي الصحيح والالتزام بما تقوم عليه هذه الدولة (السعودية) كتاب الله وسنة رسوله، والانتباه للبناء والتطوير والتعمير».

واضاف ان «هؤلاء لا يعيقوننا وأمثالهم الشواذ»، مشيراً الى ان الدعوة لأتباع «القاعدة» بتسليم أنفسهم لا تزال مفتوحة.

ووصف نائب وزير الداخلية ما نسب الى الأمير تركي «من بعض المغرضين والحاقدين» بأنه «شيء سخيف» مؤكدا أن الأمير تركي «نفى ذلك، ولا يمكن أن يقبلها ويقرها ويصدقها عاقل».

وتابع الأمير احمد ان «المسؤول السعودي والأسرة (الحاكمة) جزء من هذا الوطن ليس لهم تميز معين، الله سبحانه وتعالى أراد أن يكون منهم المؤسس ومنهم الملك وولي عهده وهم مثل اخوانهم المواطنين جميعاً».

ووصف ما نسب الى الأمير تركي بأنه «ارهاب من أعداء الله وأعداء الدين وأعداء الدولة وأعداء البلاد يرجفون ببعض الأمور التي يعتقدون أنها تؤثر، وقد مرّ علينا في سنوات مضت أكثر وأقوى ولكن الحمد لله القافلة تسير».

وكان الأمير تركي المقيم في القاهرة، نفى الاثنين الماضي أن يكون دعا الأمراء الى مغادرة المملكة تفاديا لانقلاب ضدهم.

في سياق اخر، يبدأ خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، غدا، جولة خارجية يزور خلالها 6 دول بينها 3 دول عربية، هي المغرب والأردن ومصر.

وقال مصدر مطلع في الرياض، ان الملك عبدالله سيبدأ غدا زيارة خاصة الى المغرب تدوم 4 أيام. بعدها يبدأ في 22 يونيو الجاري، زيارة لكندا لحضور قمة العشرين في تورونتو.

وعقب القمة، يتوجه الملك عبدالله الى الولايات المتحدة في زيارة رسمية تستمر 4 أيام يبحث خلالها مع الرئيس باراك اوباما، الملف النووي الايراني والقضية الفلسطينية والوضع في العراق.

ويتوجه الملك عبدالله الى المغرب مرة أخرى أواخر الجاري، حيث يقضي 13يوما قبل التوجه الى فرنسا في زيارة رسمية تبدأ من12 الى 15 يوليو المقبل، حيث سيكون ضيف الشرف في ذكرى استقلال فرنسا.

ويزور خادم الحرمين بعد ذلك، كلا من الأردن ومصر، قبل عودته الى المملكة.

الجميل رد على جنبلاط: سنذهب إلى كوريا الشمالية ونترحم على حائط برلين

بيروت: جولة «بروتوكولية» للحوار

| بيروت - «الراي» |

قللت اوساط سياسية لبنانية واسعة الاطلاع، امس، من اهمية الضجيج السياسي الذي عاد الى التصاعد في اليومين الاخيرين على خلفية بعض الملفات الداخلية، معتبرة ان هذا الضجيج لا يخرج عن اطار اللعبة السياسية المعتادة التي ستعود الى السقف الذي يحكم المرحلة الراهنة في لبنان.

وقالت لـ«الراي»، ان ما اثاره الخلاف في الجلسة الاخيرة لمجلس النواب حول الحقوق المدنية للفلسطينيين التي تسببت في اعادة اذكاء مناخ متشنج بين الزعيم الدرزي وليد جنبلاط والكتل النيابية المسيحية من دون استثناء، يصعب ان يتطور الى ما يتجاوز حدود السجالات التي حصلت بين الفريقين والتي يعتقد انها ستنحسر تدريجاً لجملة اسباب. فعلى صعيد موقف جنبلاط الذي اتسم هجومه على «اليمين الغبي» بحدة كبيرة، يصعب عليه ان يمضي بعيداً في توجيه هذا النوع من الخطاب الى القوى المسيحية لانه سيضع نفسه في مواجهة احتمال التسبب باستثارة حساسية مسيحية - درزية مجدداً خصوصاً في مناطق الجبل والشوف، وهو امر يدرك محاذيره ما يجعله عملياً غير قادر على الاستمرار في هذا المسلك الذي لا يُعتبر لمصلحته. ولذا لمّح مساء الاربعاء، الى انه سيضع حداً لسجاله مع القوى التي تحفظت عن اقتراحاته في شأن منح حقوق مدنية للفلسطينيين في انتظار مهلة الشهر التي حددها رئيس مجلس النواب نبيه بري لمعاودة درس هذه الاقتراحات بعد تعديلها على الارجح.

في المقابل، فان الكتل المسيحية لا تزال تحرص على عدم «كسر الجرة» نهائياً مع جنبلاط. فقوى «14 مارس» امتنعت على مستوى زعاماتها عن الرد على اكلام اللاذع لجنبلاط فيما حصر نوابها ردودهم عليه في اطار شرح موقفهم من الحقوق المدنية الفلسطينية. اما كتلة العماد ميشال عون فحاذرت بدورها ان تمضي ابعد من الرد على لسان بعض نوابها، فيما عقد امس تحديداً اجتماع بين وفد من الحزب التقدمي الاشتراكي (يترأسه جنبلاط) و«التيار الوطني الحر» استكمالاً للقاءات سابقة بينهما.

واذا كانت صفحة هذا السجال المتوتر مرشحة حالياً للانحسار، فان المصادر نفسها تلفت الى ان هذا الامر الذي جاء عقب انقسام مجلس الوزراء الاسبوع الماضي على مسألة العقوبات على ايران، فان كلا التطورين يثبت ان الاحتدامات الداخلية تبقى مضبوطة الايقاع على التسوية الداخلية والاقليمية التي ترعى الوضع اللبناني في هذه الحقبة.

وفي هذا المناخ، عقدت امس الجولة الجديدة للحوار اللبناني في قصر بعبدا في غياب ثلاثة من اركان هذا الحوار، هم الرئيس فؤاد السنيورة والوزير محمد الصفدي ورئيس الهيئة التنفيذية لـ«القوات اللبنانية» سمير جعجع، لوجودهم في رحلات خارجية. وغلب على اجواء هذه الجلسة فتور واضح في ضوء مراوحة هذا الحوار عند شكليات انعقاد هيئة الحوار من دون تسجيل اي تقدم او توقع حصول اي تطور عملي في شأنه.

ورغم ان مواضيع عدة تطرح في هذا الحوار على صلة بالاستراتيجية الدفاعية، مثل مسألة النفط في المياه اللبنانية التي اثيرت امس، فان تأجيل الجلسات من شهر الى شهر من دون توقع اي اختراق فيها بات يجعل هذا الحوار اقرب ما يكون الى اطار بروتوكولي لتقطيع الوقت.

وكانت جلسة الحوار التأمت على مدى نحو ثلاث ساعات في القصر الجمهوري قبل ان يتقرر ارجاؤها الى 19 اغسطس المقبل.

واشار بيان صدر عن القصر اللبناني الى ان هيئة الحوار استكملت مناقشة الاستراتيجية الوطنية للدفاع عن لبنان وفق التصورات التي يقدمها اقطاب الحوار.

واستهلّ سليمان الجلسة بكلمة تناولت المستجدات الداخلية والاقليمية والدولية منذ آخر جلسة للهيئة في 15 ابريل الماضي، وأكد، من ناحية ثانية، ان العلاقة مع دمشق «تتطور ايجاباً».

واشارت معلومات الى ان جلسة الحوار كانت هادئة عموماً، وتخللها تأكيد رئيس حزب الكتائب امين الجميّل على ضرورة ان يعتمد لبنان سياسة «الحياد الايجابي» على ما جرى في مجلس الامن خلال التصويت على العقوبات ضد ايران.

وفيما اعتبر رئيس كتلة نواب «حزب الله» محمد رعد انه يجب التوحد حول مبادئ الاستراتيجية الدفاعية وليس فقط التحدث عن سلاح «حزب الله»، قدّم نائب رئيس البرلمان فريد مكاري رؤيته لهذه الاستراتيجية التي اقترح فيها «ان يطلب من الجيش اللبناني ان يقدم (...) رؤية واضحة وبرنامجاً محدداً يتعلق بتمكين الجيش من تكوين قوة ردعية صاروخية»، و«ان تتم أيضا وفي الوقت المناسب، برمجة زمنية لعملية وضع القدرة العسكرية والصاروخية لحزب الله في تصرف الجيش»، داعياً «حزب الله» الى «ان يعلن ويُعلِم من يجب ان يعلم، بان سلاحه وقوته الردعية، حتى لو لم تكن بعد انتقلت الى عهدة الدولة اللبنانية، هي حصرا وفقط للدفاع عن لبنان في حال الاعتداء عليه، وغير مرتبطة بأي نزاعات او احلاف او محاور اخرى، بغض النظر عن موقف لبنان او موقف حزب الله من تلك النزاعات». وحذّر من «ان القوة الرادعة الموجودة الآن، تصبح مصدر خطر على لبنان اذا اعتبرت جزءا من النزاع الواسع بين ايران والغرب».

اما الملف الذي حضر بقوة وبرز اجماع عليه، فكان موضوع التنقيب عن النفط والغاز في المياه الاقليمية اللبنانية، حيث دعا بري الى تحديد الحدود البحرية لعدم السماح للدولة العبرية بسرقة الموارد اللبنانية، وهو ما أيده جميع الحاضرين، في وقت كشف الرئيس سعد الحريري ان مجلس الوزراء في صدد وضع خطة لمتابعة هذه القضية.

وكان اقطاب الحوار وصلوا تباعا الى القصر الجمهوري. ولفت قول الجميل رداً على سؤال عن مواقف جنبلاط حول «اليمين الغبي»: «سنذهب الى كوريا الشمالية، ونترحم على حائط برلين». اما بري الذي سئل عما سيطرحه خلاله الجلسة، فقال: «سنرى كوارث الطيران اليوم. وعن موضوع الحقوق المدنية للفلسطينيين أجاب:» هذا الامر في جلسة مجلس النواب التشريعية في 13 يوليو».

على ان الأبرز في المناخ الذي واكب جلسة الحوار كان «السلام الحميم» بين رئيس الحكومة وزعيم «تيار المردة» النائب سليمان فرنجية بعيد وصول الحريري الى القصر حيث بادر الى معانقة الأول وتقبيله بحرارة.

في موازاة ذلك، بقيت مواقف جنبلاط من الحقوق المدنية للفلسطينيين تتفاعل، وسط تمسك الزعيم الدرزي بسقف انتقاداته التي كررها بعد لقائه بري (ليل الاربعاء) اذ اتهم «اليمين بصنع الحروب والفتن ليس فقط في لبنان بل في كل العالم».

وذهب في حديث الى محطة تلفزيون «المنار» الى القول ان «اليمين اللبناني السخيف لم يتعلم من ظروف التاريخ شيئا». وفيما اعتبر هجوما مبطنا على جعجع من غير ان يسميه، قال: «هناك يمين آخر تحت حجة ان سلاح المقاومة قد يكون ذريعة للعدوان، ومجرد ان هذا الشخص او هذه الحالة تقول ان سلاح المقاومة هو ذريعة للعدوان فهو يحرض على العدوان لا أكثر ولا أقل». واعتبر ان «سلاح المقاومة هو ضمان للدفاع عن لبنان».

وسط هذا المناخ، لفت ما نقلته صحيفة «السفير» نقلاً عن مصادر واسعة الاطلاع من ان القمة بين الأسد وسليمان لم تكن ناجحة بالقدر المطلوب، اذ «رغم حرص القيادة السورية على احاطة الرئيس اللبناني بقدر كبير من الود والدعم، الا انها فوجئت بتركيز سليمان خلال المباحثات على موضوع ترسيم الحدود الذي بدا بمثابة البند الجدي الوحيد في مفكرة الرئيس».

وأشارت الى «ان هذا الطرح أثار شيئاً من الاستغراب والامتعاض لدى القيادة السورية، خصوصاً انه لا يمكن فصل ملف الترسيم عن الضغوط التي يمارسها الأميركيون وتيري رود لارسن من أجل مراقبة الحدود اللبنانية مع سورية، بمعزل عن نيات الرئيس سليمان ومقاصده». ولفتت الى «ان الالحاح على الترسيم لا يُنظر اليه في سورية باعتباره مطلبا لبنانيا مجرداً، بل انطلاقا من كونه يشكل في القاموس الغربي مرادفا للضغط على دمشق وحزب الله في اطار استهداف المقاومة».

وأوضحت «ان الرئيس سليمان سمع من الرئيس السوري كلاما واضحا حول موقف سورية وفحواه ان لا مانع من المباشرة في الترسيم بدءاً من الحدود البحرية، شارحا في الوقت ذاته نظرة دمشق الى الخلفيات الكامنة خلف التحريض الدولي على الترسيم البري»، ومشددا على ضرورة التنبه الى مخاطره. وأكدت المصادر ان دمشق أبدت امام سليمان تشجيعها للحوار بين اللبنانيين من أجل معالجة المسائل الخلافية وتمتين الوحدة الوطنية.

الحريري رفض استقالة فتفت

... وفي اليوم الرابع على اعلانه انه وضع استقالته من مهماته الحزبية (في تيار «المستقبل») والسياسية و«حتى النيابية» في تصرف رئيس الحكومة سعد الحريري على خلفية النتائج التي حققها التيار في الانتخابات البلدية لا سيما في قضاء المنية . الضنية، تبلّغ النائب أحمد فتفت من الحريري رفض استقالته، في موازاة الاتفاق «على أن تجرى لقاءات من ضمن منطق تطوير عمل «المستقبل» وكتلته البرلمانية ودور النواب فيها على الصعيد الإعلامي والسياسي والخدماتي، وبالتحديد من خلال مجلس الوزراء والدور السياسي في التواصل مع المواطنين في كل المناطق».

«العراقية» دعت المحكمة الاتحادية لإخراج البلاد من «أزمة انهيار مريع»

جولة مكوكية داخلية «من دون نتائج» لعلاوي

صورة تعود إلى 14 يونيو لعراقيتين تبكيان قريبهما الذي قتل في الهجوم على المصرف المركزي في بغداد (ا ف ب)

| بغداد - من حيدر الحاج |

جال زعيم قائمة «العراقية» رئيس الوزراء السابق أياد علاوي، داخليا، اول من أمس، في رحلة زار خلالها أبرز القيادات السياسية، في مقدمها رئيس الجمهورية جلال طالباني، ورئيس «تيار الاصلاح الوطني» رئيس الوزراء السابق ابراهيم الجعفري، وزعيم «المؤتمر الوطني العراقي» أحمد الجلبي، للتباحث حول عملية تشكيل الحكومة الجديدة، والمعوقات التي تقف حائلا دون انهاء الازمة السياسية القائمة منذ اشهر.

مصادر سياسية قريبة من مفاوضات تشكيل الحكومة، أكدت لـ«الراي» أن «زيارات علاوي للقادة السياسيين لم تخرج باي نتائج ايجابية تذكر، بسبب تمسك الاطراف جميعها بسقف مطالبها وتحديدا منصب رئاسة الوزراء الذي يطمح علاوي لتسنمه».

جولة علاوي، التي رافقه فيها عدد من القيادات البارزة في قائمته، وصفت من المراقبين بـ«المكوكية»، كما انها تعتبر الاولى من نوعها منذ سنوات، حيث لم يبادر الى زيارة خصومه في «التحالف الوطني» الذي أبرم بين الائتلافين اللذين يغلب عليهما الطابع الشيعي (دولة القانون 89 مقعدا، والائتلاف الوطني 70)، منذ خروجه من سدة الحكم.

وعن خلو جولة علاوي من زيارة غريمه التقليدي ومنافسه اللدود على منصب رئاسة الوزراء المقبلة، نوري المالكي، اوضحت المصادر، التي طلبت عدم كشف اسمها، «السبب في ذلك ناتج عن الحساسية المفرطة بين الطرفين التي لم ينجح اللقاء الذي جمعهما قبل ايام في اذابة جبل الجليد من الخلافات المستحكمة والاتهامات المتبادلة القائم بينهما منذ فترة طويلة».

من جانب آخر، شدد كبير مفاوضي «العراقية»، نائب رئيس الوزراء الحالي رافع العيساوي خلال لقائه جيفري فيلتمان، مساعد وزيرة الخارجية الاميركية الذي يزور البلاد حاليا، على ضرورة تذليل العقبات امام مساعي تشكيل الحكومة الجديدة.

لكن تقارير صحافية، أشارت الى ان فليتمان يحمل في جعبته اقتراحات وسيناريوات عدة جاء ليطرحها على الاطراف كافة، بهدف الخروج من مأزق تأخر تشكيل الحكومة العتيدة رغم مرور اكثر من 100 يوم على انتهاء الانتخابات النيابية.

في سياق متصل، دعت قائمة علاوي، المحكمة الاتحادية وهي أعلى سلطة قضائية، الى اخراج العراق من «أزمة انهيار مريع» بسبب تفسير المحكمة لمفهوم الكتلة النيابية الأكبر الذي شابه لغط كبير ونتج عنه جدل سياسي عطل تشكيل الحكومة المرتقبة.

ونقل بيان صادر عن مستشار «العراقية» هاني عاشور، ان «على المحكمة الاتحادية وهي الراعية للقانون في البلاد ومرجعيته الاولى، أن تخرج العراق من أزمة انهيار مريع بعد أن فسرت مفهوم الكتلة النيابية الأكبر في شكل يسمح بتشكيل حكومتين في وقت واحد اعتمادا على رأيين متناقضين دون ترجيح أحدهما على الاخر»، مشيرا الى ان هذا التفسير قد يدفع البلاد الى أزمة سياسية تدفع لصراعات مستقبلية.

وطالب المحكمة الاتحادية بان تعرض على العراقيين نص الكتاب الذي ورد اليها من مكتب المالكي، لتوضيح اسلوب طلب التفسير الذي قال، بانه «قد ينطوي ربما على لغة ايحاء او تضمين خفي للتفسير الذي خرجت به المحكمة».

وكانت المحكمة الاتحادية ردت على طلب تقدمت به كتلة المالكي حول تفسير الكتلة النيابية الاكبر التي يعهد اليها تشكيل الحكومة، وفقا للنص التالي «اما الكتلة التي تكونت بعد الانتخابات من خلال قائمة انتخابية واحدة، او الكتلة التي تجمعت من قائمتين او اكثر من القوائم الانتخابية»، ما أثار جدلا واسعا حول هذا التفسير داخل الاوساط السياسية.

ميدانيا (ا ف ب)، تبنت «دولة العراق الاسلامية»، وهو تحالف يضم عددا من التنظيمات بقيادة «القاعدة»، الهجوم الذي استهدف مجمع ابنية المصرف المركزي العراقي الاحد الماضي واسفر عن مقتل 18 شخصا واصابة 55.

من جهة اخرى، تبنت «دولة العراق الاسلامية»، 38 عملية ضد قوات الامن وعناصر «الصحوة» في بغداد، خلال 30 يوما، مشيرة في بيان الى ان معظم العمليات نفذت بواسطة عبوات ناسفة وبين القتلى ضباط في وزارتي الداخلية والدفاع وقادة من «الصحوة».

وفي الفلوجة، قتل خضير حمد سعود، العنصر السابق في «الصحوة» وخمسة من افراد عائلته في هجوم مسلح استهدف منزله بعد منتصف ليل الاربعاء - الخميس.

وقتل مدني وأصيب آخر في هجوم شنه مجهولان امس في بعقوبة.

من جهة أخرى، انفجرت عبوة ناسفة بدورية للجيش في جنوب بعقوبة، ما أدى الى الحاق أضرار مادية باحدى سيارات الدورية.

○ «العراق الإسلامية» تتبنى الهجوم على «المركزي»... واستهداف الأمن و«الصحوة» بـ 38 عملية في بغداد

صفير: شعبية عون تراجعتْ و«حزب الله» لديه جيشه الخاص

| بيروت - «الراي» |

خرج البطريرك الماروني الكاردينال مار نصر الله بطرس صفير في اليوم الأخير لزيارته لباريس، عن سياسة التحفّظ عن عدم تسمية الاشياء بأسمائها، فأعلن «ان شعبية (زعيم التيار الوطني الحر» النائب) العماد ميشال عون تراجعتْ، وهذا ما ظهر في الانتخابات (البلدية) الأخيرة»، لافتاً الى «ان هذا ما يطرح علامات استفهام حول وضعه (عون)». وجاء موقف صفير في جلسة حوار «سين جيم» مع اعضاء لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الفرنسي حيث وجّه انتقادات لـ«حزب الله»، اذ اعتبر ان الحزب «يتلقى مساعدات وأسلحة من جيرانه الذين لا يتركونه»، لافتاً الى «اننا نواجه صعوبات مع ايران التي لديها «حزب الله» الذي له جيشه الخاص وهيكليته واستراتيجيته الخاصة به»، ومشيراً الى «ان غالبية اللبنانيين لا تنظر نظرة هذا الحزب لجهة وجود جيشين في دولة واحدة».

وعن العلاقات اللبنانية - السورية، جدّد القول: «نريد علاقات جيدة مع كل الجيران لا سيما الأقرب الينا سورية، لكن هذه العلاقة لم تكن دائماً كما يجب وكانت غير ثابتة».

«التقدمي» حذّر من أن الجريمة قد تكون مشروع فتنة

العثور على إسماعيل ملاعب مقتولاً في أحد أحراج بيصور

وقعت امس جريمة قتل في بلدة بيصور (عاليه) ذهب ضحيتها المواطن اسماعيل امين ملاعب في احد احراج البلدة حيث كان يقوم برمي بعض مخلفات دكانه لبيع اللحم ومشتقاته.

واشار تقرير الطبيب الشرعي الى ان ملاعب الذي تعوّد ان يأتي ببقايا ذبيحته يوميا الى المكان حيث عُثر عليه، أصيب بطلقين من بندقية صيد، الاول، عن بعد عشرة أمتار والثاني، عن بعد متر ونصف متر، ما أحدث تشوها في جسده، اضافة الى تعرضه لضربة بآلة حادة على الرأس.

ويذكر ان المغدور (34 عاماً) متأهل من هبة ملاعب ولهما ولدان، صبي عمره 7 أعوام وطفلة عمرها أربعة أشهر وفور العثور على الجثة، حضرت الاجهزة الامنية والقضائية وباشرت التحقيق في الحادث.

وفي مؤتمر صحافي عقدته فاعليات بيصور، اعلن رياض ملاعب في كلمة ألقاها باسم الاحزاب في المنطقة، «اننا كحزب تقدمي اشتراكي وأحزاب في بيصور نستنكر هذه الجريمة لانها قد تكون مشروع فتنة في البلدة، اذ لم يسبق ان حصل في بلدتنا أي اشكال على هذا النحو، ونعتبر انها ليست جريمة سياسية لان المرحوم اسماعيل ليس لديه اعداء ابدا في بيصور، لذا نريد الاسراع في كشف الملابسات. ونحن لا نتهم أحدا لكننا ننتظر التحقيق وانزال أقصى العقوبات بالفاعلين».

لبنان: ردّ دعوى «سوسييتيه جنرال» ضدّ OTV

على وقع حملة تضامُن شعبية وسياسية مع تلفزيون «او تي في» (تابع لتيار العماد ميشال عون)، «تمدَّدت» في اليومين الأخيرين، أصدرت قاضية الامور المستعجلة في بيروت زلفا الحسن، «قراراً معجل التنفيذ» في دعوى مصرف «سوسييتيه جنرال» ضد المحطة «البرتقالية» في موضوع تصفية غرامات بقيمة نحو مليون و800 الف دولار، فردّت الدعوى لعدم الاختصاصين المكاني والنوعي وطلبت تضمين المدعي مصاريف الدعوى ورسومها والنفقات الثانوية.

كما قضى الحكم بقبول الطلب الاضافي شكلا، وردّ الدعوى بما فيها الطلب الاضافي، ورد طلبي فتح المحاكمة، ورد سائر الاسباب والمطالب الزائدة او المخالفة.

وفور صدور القرار القضائي الذي كانت «او تي في» تخشى ان يؤدي لو جاء لمصلحة «سوسييتيه جنرال» الى «اعدامها» مالياً، اعتبر أمين سرّ تكتل «التغيير والاصلاح»، النائب ابراهيم كنعان انَّ المحطة «تعني جمهور الحرية، جمهور القضاء الحر في لبنان»، مضيفاً: «ستبقى OTV منورة بوجودكم».

واذ وجّه كنعان التحية لنقابة الصحافة ووزير العدل ابرهيم نجار الذي اتصل متضامناً، ولكل الشخصيات والنواب والأشخاص الذين تضامنوا، قرأ خلال مؤتمر صحافي في مبنى الـ «otv» فقرة من الحكم الذي صدر، تشير الى انه «ثبت في الملف ان المدعى عليها otv، نفذت القرار لجهة عدم بث الفقرة الممنوعة من برنامج ovrira... فتكون الدعوة مستوجبة الردّ»، موضحاً انَّ هذا «يعني رد الدعوة».

وأضاف كنعان: «ما دام هناك جمهور للحرية والقضاء الحر المستقل، جمهور يحمل القضايا المستحيلة والتي يعتبرها البعض مستحيلة، واليوم أثبتت الـ OTV عدم وجود قضايا مستحيلة في لبنان، هناك قضايا ستربح وهذه المعركة نُهديها للقضاء الحر والمستقل».